

Distr.: General  
11 August 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٥٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

العولمة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية

## الهجرة الدولية والتنمية

## تقرير الأمين العام

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦١، يقدم هذا التقرير أساسا للنظر في الخيارات الممكنة للمتابعة الملائمة للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي أجرته الجمعية العامة في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في نيويورك. ويقيم التقرير أيضا الأنشطة التي تضطلع بها هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، في مجال التصدي للمسائل المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٦٢، يتضمن التقرير تقييما لآليات التعاون القائمة المعنية بالهجرة والتنمية يستند إلى استعراض عام للجهود التي تضطلع بها الحكومات حاليا بغرض إدراج الاعتبارات الإنمائية في آليات التعاون الإقليمي والأقاليمي والعمليات الاستشارية الإقليمية التي تركز على الهجرة الدولية.

\* A/63/150.



## المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة .....
٤	ثانيا - الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية .....
٥	ثالثا - متابعة الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية .....
٥	ألف - المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية .....
٨	باء - الخيارات المستقبلية لوضع الخطة المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية .....
	رابعا - تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية
١٠	ذات الصلة .....
١٠	ألف - الأمانة العامة للأمم المتحدة .....
١٢	باء - اللجان الإقليمية .....
١٣	جيم - برامج الأمم المتحدة وصناديقها .....
١٤	دال - معاهد البحث والتدريب التابعة للأمم المتحدة .....
١٥	هاء - الوكالات المتخصصة .....
١٦	واو - المنظمات الدولية الأخرى .....
١٦	زاي - الفريق العالمي المعني بالهجرة .....
١٧	خامسا - آليات التعاون في مجال الهجرة الدولية والتنمية .....
١٧	ألف - التعاون في مجال الهجرة الدولية في سياق الأفرقة الحكومية الدولية الرسمية .....
٢٠	باء - العمليات الاستشارية الإقليمية .....
٢٢	جيم - التقييم العام .....
٢٣	سادسا - الاستنتاجات .....

## أولا - مقدمة

١ - لقد مثل الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية لحظة حاسمة في تناول الدول الأعضاء للسبل والوسائل لتعظيم الفوائد الإنمائية للهجرة الدولية وتقليل آثارها السلبية إلى الحد الأدنى. وحتى عام ٢٠٠٦، لم يكن قد أقيم أي محفل رئيسي في الأمم المتحدة يركز حصرا على الروابط بين الهجرة الدولية والتنمية. وقد برهن الحوار الرفيع المستوى على أنه من الممكن مناقشة مسألة الهجرة الدولية والتنمية مناقشة بناءة في الأمم المتحدة.

٢ - وفي الحوار الرفيع المستوى، أعربت الدول الأعضاء عن تأييد واسع لاقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء منتدى عالمي ليكون المحفل الذي تناقش فيه الحكومات الروابط بين الهجرة الدولية والتنمية بطريقة منهجية وشاملة. وخلال الحوار، عرضت حكومة بلجيكا تنظيم الاجتماع الأول لهذا المنتدى. وبالتالي افتتح المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في عام ٢٠٠٦ باعتباره عملية استشارية طوعية وغير ملزمة وغير رسمية تتولاها جميع الدول الأعضاء والتي لها مركز مراقب في الأمم المتحدة تكون مفتوحة أمامها. وعقد الاجتماع الأول للمنتدى العالمي في بروكسل في تموز/يوليه ٢٠٠٧ واستضافته حكومة بلجيكا. وسيعقد الاجتماع الثاني للمنتدى في مانابلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وتضطلع حكومة الفلبين حاليا بأعمال التنظيم المتصلة بهذا الاجتماع.

٣ - وقد أعد هذا التقرير استجابة لقراري الجمعية العامة ٢٠٨/٦١ بشأن الهجرة الدولية والتنمية و ٢٧٠/٦٢ بشأن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وفي القرار ٢٠٨/٦١، قررت الجمعية أن تنظر، في دورتها الثالثة والستين، في الخيارات الممكنة لمتابعة الحوار الرفيع المستوى بالشكل المناسب. وشجعت أيضا على النظر في الأبعاد الإنمائية للهجرة الدولية في سياق آليات التعاون الإقليمي والأقاليمي والعمليات الاستشارية الإقليمية المعنية بالهجرة الدولية، وأهابت بجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وغيرها من المنظمات ذات الصلة أن تواصل تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية، كل في إطار ولايته. ودعت الجمعية في القرار ٢٧٠/٦٢ إلى إجراء تقييم لآليات التعاون القائمة المعنية بالهجرة الدولية والتنمية. ويستعرض هذا التقرير الاستنتاجات الموضوعية للحوار الرفيع المستوى والتطورات التي أعقبت الحوار، وخاصة فيما يتعلق بالمنتدى العالمي الذي تقوده الدول، وذلك لتمهيد السبل للنظر في الخيارات الممكنة لمتابعة الحوار بالشكل المناسب. ويستعرض التقرير أيضا أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال الهجرة الدولية والتنمية، ويقدم استعراضا عاما للجهود الرامية إلى إدراج الأبعاد الإنمائية في آليات التعاون المعنية بالهجرة الدولية، هذا إلى جانب تقييمها.

## ثانياً - الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية

٤ - قامت الدول الأعضاء الـ ١٣٢ التي شاركت في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي أجرته الجمعية العامة في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بإعادة تأكيد عدد من الرسائل الرئيسية. فأولاً، شددت الدول على أن الهجرة الدولية ظاهرة متنامية، وعلى أنها يمكن أن تشكل إسهاماً إيجابياً في التنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، شريطة أن تكون مدعومة بالسياسات السليمة. وثانياً، أكدت على أن احترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع المهاجرين أمر أساسي لجني فوائد الهجرة الدولية. وثالثاً، أقرت بأهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية على الصعيد الثنائي والإقليمي والعالمي.

٥ - ومع تشديد الحوار الرفيع المستوى على أن الهجرة الدولية قد تشكل إسهاماً في التنمية، فإنه سلّم بأن الهجرة الدولية ليست بديلاً للتنمية. ففي كثير من الأحيان، يضطر المهاجرون إلى البحث عن فرص العمل في الخارج بسبب الفقر أو النزاعات أو انتهاكات حقوق الإنسان. فتوافر السلام والأمن والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وتوفير العمل اللائق في بلدان المنشأ كلها أمور تضمن اتخاذ المهاجرين قرار الهجرة طوعاً لا كرهاً. ويجب أن تكون الهجرة الدولية جزءاً لا يتجزأ من الخطة الإنمائية وجزءاً من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٦ - ولقد أدت التحويلات المالية إلى تحسين عيش الملايين من الأسر وكان لها أثر إيجابي على الاقتصاد بوجه عام. ويلزم تخفيض تكاليف تحويل الأموال ووضع السياسات الداعمة لكي تُعظّم الإمكانات الإنمائية المتولدة عن التحويلات المالية. ولما كانت التحويلات المالية أموالاً خاصة، فإنها لا يمكن أن تحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية.

٧ - وتقدم جاليات المهاجرين إسهامات هامة لتنمية بلدانها الأصلية. وتعزز الحكومات الروابط مع مواطنيها في الخارج وتشجع مشاركة مهاجريها في نقل التكنولوجيا والدراسة التقنية ورؤوس الأموال. وقد يساعد تشجيع عودة المهاجرين المهرة، عودة دائمة أو مؤقتة، على ملء ما في المهارات الموجودة محلياً من فجوات. ويمكن تشجيع العودة بدعم إنشاء المشاريع وإقامة الأعمال في بلدان المنشأ.

٨ - ويشكل نزوح العمال ذوي المهارات العالية من البلدان النامية تحديات خطيرة، ولا سيما في البلدان الصغيرة المنخفضة الدخل حيث تتأثر القطاعات الحيوية، مثل الصحة والتعليم، متأثراً شديداً بتزوح نسب كبيرة من الأشخاص ذوي المهارات. وتمثلت الردود المقترحة المتعلقة بالسياسة العامة في العمل بالممارسات المراعية للاعتبارات الأخلاقية في

التوظيف في بلدان المقصد وإقامة الشركات لتدريب الأفراد على المهارات المطلوبة في بلدان المنشأ.

٩ - وهناك حاجة لاتخاذ تدابير خاصة لحماية المهاجرات والمهاجرين والأطفال المهاجرين من العنف والتمييز والاتجار والاستغلال والاعتداء، ولتوفير الحماية لمن هم في حاجة إلى اللجوء. ومن المهم التصديق على صكوك حقوق الإنسان الأساسية وتنفيذها. وتعتبر البروتوكولات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين صكوكا أساسية في مكافحة تلك الجرائم. ويوفر إطار عمل منظمة العمل الدولية المتعدد الأطراف لهجرة اليد العاملة مبادئ توجيهية مفيدة لكفالة احترام حقوق العمال المهاجرين.

١٠ - ولتعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية على الصعيد العالمي، أشار جميع المشاركين في الحوار تقريبا إلى ضرورة استمرار الحوار بين الحكومات. وكان هناك تأييد واسع النطاق لإنشاء منتدى عالمي معني بالهجرة الدولية والتنمية، على نحو ما اقترحه الأمين العام. وعرضت حكومة بلجيكا تنظيم الاجتماع الأول لهذا المنتدى.

## ثالثا - متابعة الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية

### ألف - المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية

١١ - عقب الحوار الرفيع المستوى، بدأت حكومة بلجيكا عملية لإنشاء المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية باعتبارها عملية استشارية طوعية وغير ملزمة وغير رسمية تتولاها جميع الدول الأعضاء والتي لها مركز مراقب في الأمم المتحدة وتكون مفتوحة أمامها. ومن خلال توفير محفل تتناول فيه الحكومات المسائل المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية بطريقة منهجية وشاملة، يجمع المنتدى العالمي الخبرات الحكومية من جميع المناطق، ويشجع الحوار والتعاون وإقامة الشركات، ويساعد على إنجاز النواتج التطبيقية وذات المنحى العملي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

١٢ - وعُقد الاجتماع الأول للمنتدى العالمي في بروكسل في ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وشارك في الاجتماع ممثلون عن ١٥٦ دولة عضوا، وركز الاجتماع على تنمية رأس المال البشري وتنقل العمالة؛ والتحويلات المالية وغيرها من الموارد المتولدة عن المهاجرين في الخارج؛ والاتساق المؤسسي والسياساتي، والشركات. وسبق اجتماع الدول الأعضاء اجتماع لمثلي المجتمع المدني عُقد خلال يوم واحد، ونظّمته مؤسسة الملك بودوان، وقُدّم تقريره إلى المنتدى.

١٣ - وقد أضاف الاجتماع الأول للمنتدى العالمي إلى نتائج الحوار الرفيع المستوى بأن أجرى مناقشات أعمق للمسائل التي كان الحوار قد تناولها، وبحث عن طرق عملية للتصدي للمشاكل التي تم تحديدها. وبذا ركّز المنتدى على تحديد الممارسات الجيدة لزيادة الأثر الإنمائي لموارد المهاجرين ولتشجيع المهاجرين في الخارج على المساهمة في تنمية مجتمعاتهم الأصلية، ولا سيما من خلال التجارة والاستثمار والهجرة الدائرية. وبحث المنتدى أيضا سبل تعزيز المنافسة بين شركات تحويل الأموال والمصارف لتخفيض تكاليف التحويل، ولا سيما عن طريق الاستفادة من التطورات التكنولوجية. وبالنسبة للمشاكل الناجمة عن نزوح نسب عالية من العمالة الماهرة من البلدان النامية الصغيرة المنخفضة الدخل، ركّز المنتدى على الجهود الرامية إلى وضع تطوير ممارسات تراعي الاعتبارات الأخلاقية في التوظيف في بلدان المقصد، وعلى وسائل أخرى، مثل الهجرة الدائرية، للتخفيف من حدّة الافتقار إلى العمالة الماهرة في القطاعات الرئيسية.

١٤ - ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لعملية المنتدى العالمي في تعزيز الاتساق السياسي والمؤسسي في مجال الهجرة الدولية والتنمية. وللاستفادة من أحد إنجازات الحوار الرفيع المستوى، ألا وهو تحديد المواقف الوطنية بشأن الهجرة الدولية والتنمية، طلب المنتدى إلى الحكومات أن تعيّن جهات تنسيق وطنية تكون مسؤولة عن تنسيق المواقف والإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني. وأفاد عدد من الحكومات بأن جهات تنسيقها الوطنية كانت فعّالة في تشجيع النقاش الوطني وأنها أسهمت في تحسين فهم المسائل الناتجة عن الارتباط بين الهجرة الدولية والتنمية.

١٥ - وقد قطع شوط في أعمال التنظيم الخاصة بالاجتماع الثاني للمنتدى العالمي. وفي إطار الموضوع العام المعنون "حماية المهاجرين وتمكينهم من أجل التنمية"، سيركز الاجتماع على استعراض الممارسات الجيدة في مجال حماية حقوق المهاجرين خلال جميع مراحل عملية الهجرة؛ وسبل تعظيم مساهمة المهاجرين في التنمية من خلال التحويلات المالية والاستثمار ونقل المعارف والتواصل وإقامة الشراكات؛ والأثر المفيد للهجرة القانونية وطرق الحد من التقلبات غير القانونية؛ والحاجة إلى تحسين البيانات وتنسيق البحوث لدعم رسم السياسات؛ وسبل تعزيز الاتساق السياسي والمؤسسي على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية. وستستضيف الاجتماع حكومة الفلبين، التي تضطلع حاليا بأعمال التنظيم الخاصة به، في مانيلا في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وسيسبق اجتماع المنتدى اجتماع سينعقد على مدى يومين لممثلي المجتمع المدني وتنظمه مؤسسة أيالا.

١٦ - إن الطرائق التنفيذية للمنتدى العالمي آخذة في التطور بشكل سريع. وقد نوقشت في الاجتماع الأول، وأقرت، ورقة توجز تلك الطرائق. ويتولى تنظيم اجتماعات المنتدى من يشغل منصب الرئيس وقت انعقاد الاجتماع بمساعدة اللجنة الثلاثية التي تتألف من الرئيس السابق للمنتدى والرئيس الحالي والرئيس المقبل. وتتناوب البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على تنظيم المنتدى. وعرضت اليونان تنظيم الاجتماع الثالث للمنتدى في عام ٢٠٠٩، والأرجنتين اجتماع عام ٢٠١٠. وبالتالي تتألف اللجنة الثلاثية في الوقت الحالي من ممثلي بلجيكا والفلبين واليونان.

١٧ - ويوجد فريق توجيهي يتألف من ممثلين عن حكومات ملتزمة التزاما راسخا بتقديم الدعم المتواصل إلى عملية المنتدى العالمي، وشاغل منصب الرئيس. وينضم أعضاء اللجنة الثلاثية إلى الفريق التوجيهي كأعضاء بحكم المنصب. ويراعى التوازن الإقليمي في تشكيل الفريق التوجيهي، وتراعى فيه أيضا مختلف منظورات الهجرة. وقد اجتمعت اللجنة عدة مرات في جنيف، أثناء رئاسة الفلبين للمنتدى، وقدم أعضاءها التوجيهات والإسهامات إلى عملية التحضير المواضيعي للاجتماع الثاني للمنتدى. وشارك في اجتماعات الفريق التوجيهي ما بين ٢٠ و ٣٠ دولة عضوا.

١٨ - ويعتمد شاغل منصب الرئيس على مجموعة "أصدقاء المنتدى" -- وهي مجموعة مفتوحة العضوية تتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء والتي لها مركز مراقب في الأمم المتحدة وتدعى إليها المنظمات الدولية بصفة مراقب -- في إطلاع المجتمع الدولي على التقدم الذي تحرزته عملية المنتدى العالمي، ويستمد منها المشورة بشأن جدول أعمال الاجتماع السنوي للمنتدى وهيكلته وشكله. ويجتمع أصدقاء المنتدى مرتين على الأقل سنويا، وذلك في جنيف أساسا.

١٩ - وللإضطلاع بالمهام المتصلة بالمنتدى العالمي، يتلقى شاغل منصب الرئيس المساعدة من هيكل دعم صغير ومؤقت قوامه مجموعة موظفين توفرهم الحكومة المضيفة وبعض الخبراء أو المستشارين المتدربين من حكومات أخرى. ويجري حاليا مناقشة إمكانية إنشاء هيكل للدعم يكون أكثر ديمومة. وتمول أنشطة المنتدى من تبرعات الحكومات، بما فيها حكومة البلد المضيف.

٢٠ - ويقيم المنتدى العالمي صلة بالأمين العام من خلال ممثله الخاص المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي يشارك في اجتماعات كل من الفريق التوجيهي وأصدقاء المنتدى. وقد ألقى الأمين العام الكلمة الافتتاحية في الاجتماع الأول للمنتدى في بروكسل. وقد أحيل تقرير الاجتماع الأول للمنتدى إلى رئيس الجمعية العامة بغرض توزيعه على الدول الأعضاء. وسيستمر العمل بهذه الممارسة في اجتماعات المنتدى المقبلة.

## باء - الخيارات المستقبلية لوضع الخطة المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية

٢١ - من أجل الاستفادة بآراء الدول الأعضاء بشأن الخيارات الممكنة لمتابعة الحوار الرفيع المستوى بالشكل المناسب، أرسلت مجموعة من الأسئلة المفتوحة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلى جهات التنسيق الوطنية المعيّنة في سياق عملية المنتدى العالمي. وبحلول ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، رد ٦٤ بلداً على تلك الأسئلة (انظر الشكل أدناه)<sup>(١)</sup>. وقد رأى معظم المحييين ضرورة متابعة الحوار الرفيع المستوى داخل الأمم المتحدة.

الشكل

خريطة تبيّن باللون الرمادي الدول الأعضاء التي وردت ردودها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨



ملاحظة: لا تعبر الحدود المبينة على هذه الخريطة عن أي تأييد أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.

(١) في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، أرسلت بالفاكس رسالة من شا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مصحوبة "باستبيان للدول الأعضاء عن متابعة الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠٠٦"، إلى ١٩٣ من الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والكرسي الرسولي وفلسطين، وأرسلت نسخ إلى جهات التنسيق الوطنية المعيّنة في سياق المنتدى العالمي. وأرسلت بالبريد الإلكتروني رسائل للتذكير والتماس الردود وتمت المتابعة عن طريق الهاتف خلال الأسبوع السابق والأسبوع اللاحق للموعد النهائي لتقديم الردود (٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨). وبحلول ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، ردت ٦٤ دولة عضواً على الاستبيان.



٢٢ - واعتبرت جميع الدول الأعضاء التي ردت على الاستبيان تقريبا أن المنتدى العالمي من النواتج المفيدة التي تمخض عنها الحوار الرفيع المستوى. وثلاث دول فقط هي التي لم تعبر عن أي رأي حول هذه النقطة أو لم تر أن المنتدى ناتج رسمي للحوار. ورأى واحد من كل ستة مجيبين أنه ينبغي للمنتدى أن يكون هو عملية المتابعة الوحيدة للحوار الرفيع المستوى. واعتبر العديد من الدول أن المنتدى يساهم في تهيئة المجال لإقامة الحوار وتبادل الخبرات بين الممارسين، وأنه يمكن للمنتدى أن يشكل المنهاج العملي اللازم لتوجيه التعاون وإقامة الشراكات فيما بين الدول الأعضاء ومع الجهات الفاعلة الأخرى. وأشار مجيبون عدة إلى أن الطابع الذي يميز المنتدى، من حيث تولي الدول قيادته وكونه منتدى غير رسمي، يتيح المرونة اللازمة لاستكشاف المسائل المعقدة والتي يمكن أن تثير الخلاف. ورأى بعض المجيبين أن هناك حاجة لتوثيق الارتباط بين المنتدى والأمم المتحدة. ورأى مجيبون آخرون أن عملية المنتدى بحاجة إلى مزيد من الوقت لكي تتطور من تلقاء نفسها قبل تعديل علاقتها بالأمم المتحدة.

٢٣ - ومن وجهة نظر العديد من الدول الأعضاء المحيية على الاستبيان، تمثل المتابعة عملية لتقييم ما يتحقق من إنجازات تناول المسائل المعلقة. وقد طُرح من هذا المنظور عدد من الاقتراحات المتعلقة بالمتابعة، بما في ذلك مواصلة إدراج بند خاص بالهجرة الدولية والتنمية في جدول أعمال الجمعية العامة؛ والمساعدة على إقامة التعاون والحوار على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وتنظيم الاجتماعات الإقليمية أو المواضيعية. واقترح بعض المجيبين أن تولي الجمعية العامة، لدى إجرائها أي مداورات جديدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية، اهتماما خاصا للأفكار والمبادرات التي تتولد عن المنتدى العالمي. وأشار مجيبون آخرون إلى أنه ينبغي للجمعية أن تجمع بين مختلف المنظورات الإقليمية وأن تستفيد من المبادرات الإقليمية والأقليمية. ورأى عدة مجيبين أنه ينبغي للجمعية أن تركز على موضوع الهجرة الدولية والتنمية بصفة دورية وعلى مستوى رفيع، وذلك لاستعراض التقدم الذي أحرزته الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وغير ذلك من المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية على الصعيد الإقليمية والأقليمية والعالمية. ورؤي أنه من المستصوب أن تتولّى الجمعية العامة إجراء المتابعة، لكونها هي الجهاز الوحيد من بين أجهزة الأمم المتحدة الذي تتمتع بالعالمية والمشروعية اللازمتين لتوفير إطار لوضع خطط وللتزام السياسي على نطاق أوسع.

٢٤ - وشددت عدة دول أعضاء على ضرورة أن تشمل متابعة الحوار الرفيع المستوى إجراءات لتنفيذ التوجيهات الناجمة عن الحوار. ورأت أن أحد العناصر الرئيسية للمتابعة يتمثل في تنفيذ المبادرات الجديدة من خلال الهياكل المتعددة الأطراف القائمة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية. ومن وجهة نظر هذه الدول، ينبغي لأي متابعة تجريها الجمعية

العامّة أن تأخذ في الحسبان أنشطة النظام المتعدد الأطراف، بما فيه الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

## رابعاً - تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة

٢٥ - يركز هذا الفرع على الأنشطة المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية التي اضطلعت بها هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة والتي اضطلعت بها المنظمات الأخرى ذات الصلة منذ إجراء الحوار الرفيع المستوى عام ٢٠٠٦. ومع أن ولايات مختلف الكيانات المشمولة بهذا الاستعراض لم تُغيّر فوراً استجابة للحوار، فإن العديد من هذه الولايات يتضمن بالفعل تركيزاً على الهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية مستمداً من الأهداف والمبادئ التوجيهية العملية الواردة في مختلف الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة والتي تشكل في مجملها خطة متينة للعمل في مجال الهجرة الدولية<sup>(٢)</sup>.

### ألف - الأمانة العامة للأمم المتحدة

٢٦ - داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدور جهة التنسيق فيما يتصل بالهجرة الدولية والتنمية، وذلك من خلال أنشطة شعبة السكان بشكل رئيسي. وتقوم الشعبة بتزويد اجتماعات لجنة السكان والتنمية بدعم الأمانة الفني. وتضطلع أيضاً بالعمل الفني المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية دعماً للجمعية العامة. وتمثل الشعبة المصدر المرجعي للتقديرات المتعلقة بمعدلات الهجرة الدولية واتجاهاتها السائدة. وتعمل الشعبة، منذ انتهاء الحوار الرفيع المستوى، على تطوير قاعدة بيانات شاملة لأعداد المهاجرين الدوليين، وذلك بالتعاون مع الشعبة الإحصائية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبنك الدولي. واستفاد هذا العمل من الدعم المالي المقدم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتستخدم قاعدة البيانات في حساب الأعداد التقديرية للمهاجرين حسب البلد والعمر ونوع الجنس. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٨، تعقد الشعبة اجتماعات تنسيقية سنوية بشأن الهجرة الدولية حيث تجتمع جميع الهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتبادل المعلومات عن الأنشطة الجارية وتبلغ عن أعمالها المستقبلية في مجال الهجرة الدولية والتنمية. وتتولى الشعبة الإحصائية في إدارة

(٢) انظر "خلاصة التوصيات المتعلقة بالهجرة والتنمية" (ESA/P/WP.197).

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مسؤولية تجميع الإحصاءات المتعلقة بالهجرة الدولية وتقديم التوصيات لتعزيز الموامة بين هذه الإحصاءات. وتدأب الشعبة الإحصائية، منذ انتهاء الحوار، على وضع المبادئ التوجيهية لتنفيذ آخر مجموعة من التوصيات.

٢٧ - وتمثل حقوق المهاجرين وروابطهما بالتنمية مجال اهتمام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتتعاون المفوضية مع الوكالات الشريكة بهدف حماية حقوق جميع المهاجرين في جميع مراحل عملية الهجرة، وتعمل على تعزيز فهم ما لحقوق الإنسان من أهمية في تحقيق فوائد الهجرة الدولية والتصدي لما تمثله من تحديات. وفي اليوم الدولي للمهاجر، الذي يحتفل به في ١٨ في كانون الأول/ديسمبر، شددت المفوضية السامية على أهمية جميع المهاجرين، بغض النظر عن مركزهم، في التمتع بحقوق الإنسان، وأكدت على أن المهاجرين من نساء ورجال يسهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتدعم المفوضية عمل المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين والمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال. ويركز كلا المقررين الخاصين على الأسباب الجذرية للهجرة، ومسألة الهجرة والتمييز، ومسألة الاحتجاز الإداري للمهاجرين، وحماية المهاجرات والقصر غير المصحوبين والعمال المنزليين. وتقدم المفوضية الخدمات إلى اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وهي الهيئة المشرفة على امتثال الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٢٨ - ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ويقدم المكتب المساعدة في مرحلة ما قبل التصديق، والمساعدة في مجال حماية الضحايا ودعمهم، والتوجيه في مجال صوغ السياسات. وهو يعمل أيضا على تعزيز التعاون الدولي ويضطلع بحملات التوعية. وفي عام ٢٠٠٦، أعلن المكتب عن مبادرة لتعزيز تصدي نظم العدالة الجنائية الوطنية لتهريب المهاجرين. وفي عام ٢٠٠٧، أعلن المكتب عن مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر التي تهدف إلى تطبيق سياسات فعالة في مكافحة الاتجار بالبشر، والتوعية بما تمثله من أخطار، وتعبئة الموارد، وتوسيع قاعدة المعارف، وتنفيذ المشاريع من خلال الشراكات.

## باء - اللجان الإقليمية

٢٩ - تعتبر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن التكامل الاقتصادي الإقليمي الأداة الرئيسية لتحقيق الفوائد الإنمائية للهجرة الدولية. وتعمل على إزالة الحواجز التي تعترض تحرير التجارة وتيسير الوصول إلى الأسواق وتقيّد تنقل البشر. وتتطلب التنمية في أفريقيا سلاماً واستقراراً مستنديين إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المهاجرين الدوليين وأسرتهم، وإلى تشجيع التعددية الثقافية والتسامح والإدماج الاجتماعي. وفي عام ٢٠٠٦، أعدت اللجنة تقريراً بعنوان "الهجرة الدولية والتنمية: آثارها على أفريقيا" (ECA/SDD/06/01) ووقّعت على مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة. وخلال فترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، ستركّز أعمال اللجنة على دور التحويلات المالية في التنمية، وعلى بناء القدرات لتحسين إدارة الهجرة، وعلى علاقة الهجرة بالتكامل الإقليمي.

٣٠ - وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بأنشطة في مجال الهجرة الدولية وحقوق الإنسان والتنمية في إطار برنامج عملها العادي بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتتضمن هذه الأنشطة البحث، والتدريب، وتعميم البيانات، وإصدار المنشورات، وتقديم المساعدة التقنية، وتنظيم المؤتمرات الإقليمية والحلقات الدراسية والمنتديات الحكومية الدولية، بما فيها المنتدى الأيبيري - الأمريكي المعني بالهجرة والتنمية، وتقديم الدعم لهذه المحافل. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، سينفذ المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مشروعاً لتعزيز القدرات الوطنية لتعظيم الفوائد الإنمائية للهجرة الدولية.

٣١ - وستعقد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعاً رفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية في عام ٢٠٠٨. وقد أجرت اللجنة دراسة عن الآثار الاجتماعية المترتبة على الهجرة الدولية، وتشارك في الفريق العامل المواضيعي المعني بالهجرة الدولية، بما في ذلك الاتجار بالبشر، لإجراء تحليل للهجرة الدولية في منطقتي شرق وجنوب شرق آسيا. ووقّعت اللجنة والمنظمة الدولية للهجرة مذكرة تفاهم في عام ٢٠٠٧، وتشتركان في رئاسة الفريق العامل المواضيعي.

٣٢ - وتسعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى إدماج مسألة الهجرة الدولية والتنمية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وإلى كفالة تلبية احتياجات العمال المهاجرين لدى رسم السياسات الاجتماعية. وفي عام ٢٠٠٧، أصدرت الإسكوا تقريراً بعنوان "الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص"

(E/ESCWA/SDD/2007/2) أوردت فيه وقائع اجتماع للخبراء نُظِم بالتعاون مع شعبة السكان. وفي عام ٢٠٠٧، أصدرت الإسكوا صحيفة وقائع ولوحة بيانية جدارية عن الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية.

## جيم - برامج الأمم المتحدة وصناديقها

٣٣ - يهدف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى تعظيم إسهام الهجرة في التنمية وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بإتاحة خيارات السياسات العامة فيما يتصل بالهجرة والتجارة والتنمية. ويسدي المشورة الاستراتيجية إلى مقرري السياسات والمشاركين في المفاوضات التجارية والقائمين على تنظيم التجارة بشأن الفرص التجارية والاستثمارية التي توجدها جاليات المهاجرين وبشأن السياسات الهادفة إلى تعزيز الأثر الإنمائي للتحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون. ويسهم الأونكتاد في تحسين قاعدة المعارف المتصلة بالهجرة الدائرية وبتزويح العمال ذوي المهارات العالية. وعلاوة على ذلك، يسهّل الأونكتاد التنقلات المؤقتة ويشجعها من خلال تطبيق الأسلوب الرابع في الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، وإقامة التبادل التجاري في مجالات الخدمات الكثيفة العمالة، وتنمية المهارات، والاعتراف بالمؤهلات.

٣٤ - ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل رئيسي على رسم سياسات إدارة الهجرة، بما فيها الهجرة المؤقتة أو الدائرية، وذلك لتعزيز استغلال التحويلات المالية على نحو مثمر وإشراك مجتمعات المهاجرين باعتبارها عناصر فاعلة في التنمية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف والبنك الدولي، بإعداد دليل لإدماج موضوع الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنيابة عن المفوضية الأوروبية وبلاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمة الدولية للهجرة، بإدارة برنامج لتبادل المعارف المتصلة بالهجرة والتنمية. ويدير بالإضافة إلى ذلك صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي تموّله حكومة إسبانيا، ومن أهدافه توفير التمويل فيما يتصل بالشباب والعمالة والهجرة. ويقوم البرنامج ومكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإعداد تقرير عن الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها جاليات المهاجرين في الخارج في مجالي الحد من الفقر وتعزيز القدرة على إقامة المشاريع.

٣٥ - وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمهمة كفالة الحماية للاجئين وطالبي اللجوء وإيجاد الحلول لحنة اللاجئين. وبتزايد وجود أشخاص بحاجة إلى الحماية بين أفواج من يهاجرون لأسباب أخرى. وقد آيد الحوار الرفيع المستوى وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي

إدراج اللاجئين في النقاش العالمي بشأن الهجرة والتنمية، رغم خصوصية حالتهم نظراً لاحتياجهم إلى الحماية الدولية. وللتصدي لما تنطوي عليه تدفقات "الهجرة المختلطة" من تحديات، وضعت المفوضية خطة عمل من عشر نقاط تتعلق بحماية اللاجئين وبالهجرة المختلطة. وتمثل الخطة إطاراً لمساعدة الدول لكي تكفل تحديد الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية الذين يسلكون في سفرهم نفس المسارات التي يسلكها غيرهم من المهاجرين، أو يسافرون معهم، وتكفل معاملتهم بالشكل الملائم. ولبحث ما تنطوي عليه حماية اللاجئين من تحديات ومعضلات في ظل تدفقات اللاجئين بشكلها الحالي، نظم المفوض السامي وترأس حواراً عن تحديات الحماية عُقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٣٦ - وتجري منظمة الأمم المتحدة للطفولة بوجنا وتحليلات لإيجاد حلول عملية لما تمثله الهجرة من تحديات. ومن الشواغل الرئيسية في هذا الصدد مخنة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين أو الأطفال المنفصلين عن أسرهم. وتركز اليونيسيف على تقييم آثار التحويلات المالية على الأطفال الذين هاجر ذويهم، وعلى حماية حقوق النساء والأطفال المتأثرين بالهجرة، ومنع الاتجار بالأطفال، وتوثيق الجوانب الإنسانية للهجرة. وعلاوة على ذلك، تجرب اليونيسيف منهجيات لتقييم ما للهجرة والتحويلات المالية من آثار اجتماعية على الأطفال الذين هاجر ذويهم، وذلك باستخدام استقصاءات الأسر المعيشية.

٣٧ - ويسهّل صندوق الأمم المتحدة للسكان إجراء الحوار المتعلق بالسياسة العامة وإقامة التعاون بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لزيادة فهم قضايا الهجرة والتصدي لما تمثله الهجرة من تحديات، بما فيها تلك التي تواجهها المهاجرات. ويدعم رسم سياسات الهجرة وبرامجها المراعية للفوارق بين الجنسين وتنفيذها، كما يدعم إدماج قضايا الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الصندوق حالياً على منع الاتجار بالفتيات والنساء ومساعدة ضحايا الاتجار. ويدعم، علاوة على ذلك، البرامج الهادفة إلى الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتعزيز صحة الأمهات والأطفال، وتمكين اللاجئين وجاليات المهاجرين من فرص الاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة، والمعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية، والمشورة والخدمات. وزيادة على ذلك، يدعم الصندوق جمع وتعميم البيانات المتعلقة بالهجرة والمفصلة حسب العمر ونوع الجنس، ولا سيما تلك المستمدة من التعدادات.

## دال - معاهد البحث والتدريب التابعة للأمم المتحدة

٣٨ - ينظم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) منذ عام ٢٠٠٦ سلسلة حلقات دراسية عن "الهجرة والتنمية" لأعضاء السلك الدبلوماسي في نيويورك، بدعم

وتعاون من المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسة ماك آرثر. وقد ركزت السلسلة على قضايا الهجرة الرئيسية لتزويد ممثلي الحكومات بما يلزمهم من أدلة ومعلومات لإجراء المناقشات بين الحكومات. وإضافة إلى ذلك، ينظم اليونيتار وشركاؤه منذ عام ٢٠٠٧ دورة تدريبية سنوية عن القانون الدولي للهجرة مصممة لتلبية احتياجات الدبلوماسيين في نيويورك.

٣٩ - ويسعى معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة إلى إدماج البعد الجنساني في السياسات والبرامج. وقد اضطلع المعهد بأعمال في مجالات تحليل التغيرات في هجرة المرأة؛ ودراسة أثر الهجرة على توزيع الأدوار وعلاقات القوى وعمليات اتخاذ القرارات بين الجنسين في الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية؛ وبحث أوجه الارتباط بين الهجرة والتحويلات المالية والتنمية، ولا سيما فيما يتصل بالمرأة، وتوثيق الترتيبات المتصلة بمقدمي الرعاية من منظور عبر وطني. وقد أنجز المعهد ١٨ دراسة لحالات فردية في بلدان مختلفة ركزت على سبل تعظيم أثر هجرة الإناث والتحويلات المالية على تنمية المجتمعات المحلية والتنمية الوطنية، سواء في بلدان المنشأ أو بلدان المقصد.

## هاء - الوكالات المتخصصة

٤٠ - تسترشد منظمة العمل الدولية في عملها في مجال الهجرة الدولية والتنمية بمبدأ كون حماية حقوق المهاجرين وتحقيق الفوائد الإنمائية للهجرة صنوان لا يفترقان. وقد أصدرت المنظمة مؤخرًا موجزا للسياسة العامة في مجال الهجرة والتنمية وآخر عن حقوق المهاجرين والتنمية. ومن خلال الخدمات الاستشارية وأنشطة الدعوة والبحث وتزويد الدول الأطراف والشركاء الاجتماعيين بالمعلومات والمساعدة التقنية، تستهدف المنظمة تعميم إدماج الهجرة في برامج توفير العمل اللائق، وتحقيق الاستغلال الأمثل للتحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون، وإعادة إدماج العائدين من خلال تنمية المشاريع الصغيرة. وتعمل عن كثب مع المفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمات الدولية الأعضاء في الفريق العالمي المعني بالهجرة، والحكومات المشاركة في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية من أجل تشجيع العمل بسياسات وممارسات خاصة بالهجرة تكون مواتية للتنمية ومراعية للفوارق بين الجنسين.

٤١ - وتتناول منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) طائفة من قضايا الهجرة، بما فيها نزوح العمال ذوي المهارات العالية، وتنقل الطلبة على الصعيد الدولي، والاعتراف دوليا بالمؤهلات والشهادات، واستخدام جاليات المغتربين لشبكات المعارف، والتنوع الثقافي، والاتجار بالبشر. وإضافة إلى ذلك، أنشأت اليونسكو، بالتعاون مع المنظمة

الدولية للهجرة، شبكة من متاحف الهجرة لإبراز إسهامات المهاجرين في المجتمعات المضيفة. ويقوم معهد اليونسكو للإحصاء بتجميع البيانات التي تكوّن صورة شاملة لمدى تدويل التعليم العالي. وعلاوة على ذلك، أنشأت اليونسكو عددا من الشبكات الإقليمية لبحوث الهجرة لغرض تبادل المعلومات فيما بين الباحثين ومقرري السياسات وتعزيز بناء القدرات. وستُفتتح شبكة البحوث الخاصة بأفريقيا خلال عام ٢٠٠٨.

٤٢ - ويعمل البنك الدولي على تحسين المعارف في مجال الهجرة الدولية والتنمية بإجراء تحليلات ذات صلة بالسياسات لبلدان بعينها بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وتركز أنشطة بحوث البنك في المقام الأول على حجم التحويلات المالية وأثرها، وما يترتب على الهجرة من آثار على رفاه الأسر المعيشية، وما يترتب على الهجرة الدولية من آثار اقتصادية كلية على التنمية. وقد أظهرت هذه البحوث أنه من الضروري لتحقيق الفوائد الإنمائية للهجرة الدولية إنشاء مؤسسات قوية، وتشجيع المنافسة فيما بين شركات تحويل الأموال والمصارف من أجل تخفيض تكاليف تحويل الأموال، وزيادة فرص الهجرة المؤقتة للعمال غير المهرة بوسائل منها الاتفاقات الثنائية. ويدعم البنك الدولي إدماج وحدات موحدة خاصة بالهجرة في برامج الاستقصاء القائمة. وأعلن البنك في عام ٢٠٠٧ عن مشروع استقصاء متعدد البلدان بشأن الهجرة الدولية والتحويلات المالية والتنمية في أفريقيا.

## واو - المنظمات الدولية الأخرى

٤٣ - تركز المنظمة الدولية للهجرة على تسخير الهجرة الدولية لأغراض التنمية عن طريق إدماج سياسات الهجرة في العمليات الوطنية للتخطيط الإنمائي، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر؛ وعلى بناء قدرات الحكومات والأفراد من أجل تعظيم الإمكانات الإنمائية المتولدة عن هجرة العمالة، وتعزيز برامج ومشاريع التعاون التقني في مجال الهجرة الدولية والتنمية. وتسعى المنظمة إلى إشراك جاليات المغتربين باعتبارها جهات شريكة في التنمية، بوسائل منها نقل المعارف والمهارات. وتنظم المنظمة الحوار الدولي بشأن الهجرة، حيث تجتمع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لإجراء مشاورات غير رسمية وغير ملزمة بشأن الهجرة بقصد تبادل الخبرات وتحديد الممارسات الفعالة.

## زاي - الفريق العالمي المعني بالهجرة

٤٤ - الفريق العالمي المعني بالهجرة هو هيئة مشتركة بين الوكالات يجتمع على مستوى رؤساء الوكالات، ويهدف إلى تطبيق جميع الصكوك والأعراف الدولية والإقليمية ذات الصلة المتعلقة بالهجرة على نطاق أوسع، وإلى توفير القيادة الأكثر اتساقا وقوة لتحسين



الفعالية العامة لسياسات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي واستجابتهما التنفيذية لما تأتي به الهجرة الدولية من فرص وتحديات. وفي منتصف عام ٢٠٠٨، كانت عضوية الفريق تشمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونسيف، واليونيتار، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي إلى جانب لجان الأمم المتحدة الإقليمية. واستجابة من أعضاء الفريق لدعوات الحكومات المنظمة لاجتماعات الموائد المستديرة المعقودة خلال اجتماعي المنتدى العالمي في بروكسل ومانابلا، فإنهم يقدمون الإسهامات الفنية لهذه المحافل. وعلاوة على ذلك، يقوم أعضاء الفريق حاليا بإعداد تقرير مشترك عن الهجرة الدولية وحقوق الإنسان لتقديمه إلى الاجتماع الثاني للمنتدى العالمي.

## خامسا - آليات التعاون في مجال الهجرة الدولية والتنمية

٤٥ - ثمة نوعان من الآليات الراحية للتعاون بين الحكومات في مجال الهجرة الدولية. ويضم النوع الأول المنظمات الإقليمية الرسمية التي تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أوسع نطاقا، من قبيل التكامل الاقتصادي أو تحرير التجارة، والتي تعتبر الهجرة بين بلدان المنطقة الواحدة سبيلا لتعزيز التكامل. أما النوع الثاني فهو العمليات الاستشارية غير الرسمية ذات الطابع الإقليمي في معظمها، والتي بدأ ظهور معظمها بعد عام ١٩٩٥، ويتمثل هدفها الرئيسي، ولو في بادئ الأمر على الأقل، في تعزيز الحوار والتعاون بين الحكومات في مجال الهجرة الدولية. وتوجد حاليا ١٣ عملية استشارية إقليمية تغطي مجتمعة معظم بلدان العالم.

٤٦ - ويستكشف هذا الفرع مدى تركيز هذين النوعين من الآليات على الروابط القائمة بين الهجرة الدولية والتنمية. وتُدرج المعلومات عن الإنجازات المتحققة حتى الآن، أينما توافرت. غير أن إجراء تقييم متعمق لأداء مختلف الآليات هو أبعد ما يكون عن الشيء اليسير في ظل تنوع أهدافها وأساليب عملها. ومع هذا، توفر المناقشة الواردة أدناه تقييما للمدى الذي بلغته مختلف الآليات في التركيز على سبل تحقيق الفوائد الإنمائية للهجرة.

## ألف - التعاون في مجال الهجرة الدولية في سياق الأفرقة الحكومية الدولية الرسمية

٤٧ - في الاتحاد الأوروبي، كان تسهيل هجرة مواطني الاتحاد فيما بين بلدان الجماعة دوما عنصرا رئيسيا في التكامل الاقتصادي. واليوم، يتمحور التعاون في مجال الهجرة الدولية في الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي حول تنقل مواطني بلدان ثالثة، ويركز بشكل متزايد على

البعدين المتصلين بالتنمية والعمالة لهذا النوع من الهجرة. ولذا يقوم الاتحاد الأوروبي بإنشاء عدد من آليات التعاون الأقاليمي لتعزيز الحوار والتعاون في مجال الهجرة الدولية مع البلدان النامية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، اعتمد المؤتمر الوزاري الأوروبي الأفريقي بشأن الهجرة والتنمية، الذي عُقد في المغرب، إعلان وخطة عمل الرباط. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تم في اجتماع مشترك بين الدول الأفريقية الأعضاء والدول الأعضاء المنتمة إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، عقد في طرابلس، اعتماد إعلان بشأن الهجرة والتنمية. ثم عقد الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة اجتماعات مع الجماعات الاقتصادية الأفريقية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمناقشة قضايا الهجرة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، جرى في اجتماع القمة الرابع بين الاتحاد الأوروبي ودول منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، المعقود في ليما، تناول الأبعاد الإنمائية للهجرة الدولية.

٤٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أطلقت المفوضية الأوروبية برنامجاً متعدد السنوات لمساعدة البلدان النامية على تحسين إدارة تدفقات المهاجرين بوجه عام. ويسعى البرنامج إلى تعزيز التعاون مع البلدان الثالثة فيما يتصل بالجوانب الإنمائية للهجرة واللجوء، ورصد مبلغ ١٥ مليون يورو، على أن يدار بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم المشاريع الصغيرة في مجال الهجرة والتنمية. ويدخل الاتحاد الأوروبي في شراكات التنقل مع بعض البلدان لتسهيل السماح لمواطني هذه البلدان بدخول سوق العمل في الاتحاد الأوروبي، مع التعاون في الوقت ذاته في بناء قدرات هذه البلدان لمنع الهجرة غير القانونية وتشجيع العودة. وتبحث المفوضية الأوروبية فيما إذا كان ممكناً لبرامج الهجرة الدائرية أن تكون فعالة في تلبية الطلب على العمالة في الدول الأعضاء بينما تساعد أيضاً على تنمية مجتمعات المنشأ.

٤٩ - وفي عام ٢٠٠٦، قامت مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، التي تتمتع بعلاقات تجارية خاصة مع الاتحاد الأوروبي، باعتماد إعلان بشأن اللجوء والهجرة والتنقل، ووضع خطة عمل. وفي عام ٢٠٠٦ أيضاً، قام مجلس مشترك لوزراء المجموعة والاتحاد الأوروبي بإنشاء مرفق المجموعة للهجرة الذي حصل على مبلغ ٢٥ مليون يورو من صندوق التنمية الأوروبي التاسع. ومن المقرر أن يبدأ تشغيل المرفق خلال عام ٢٠٠٨. وسيدعم المرفق مرصداً للهجرة تابعا للمجموعة لجمع الباحثين في مجال الهجرة والتنمية وتعزيز تبادل البيانات وتحليلها. وسيساعد أيضاً على إقامة المتدييات الإقليمية المعنية بالهجرة لتعزيز القدرات المؤسسية الإقليمية والوطنية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، اعتمد وزراء المجموعة المكلفون بالهجرة قراراً بشأن الهجرة والتنمية وجهوا فيه الانتباه إلى الصلة بين الهجرة الدولية والبيئة، بما في ذلك تغير المناخ.

٥٠ - وفي أفريقيا، اعتمد الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٦ إطارا لسياسات الهجرة أهاب فيه بالدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا أن تعزز الارتباط بين بلدان المنشأ وحيالات المهاجرين في الخارج؛ وإدماج سياسات الهجرة والتنمية في استراتيجيات الحد من الفقر والخطط الإنمائية الوطنية؛ والتخفيف من آثار نزوح المهنيين ذوي المهارات العالية، وتعظيم تعبئة التحويلات المالية للمهاجرين واستغلالها على النحو الأمثل. وانعكست هذه التوصيات أيضا في الموقف الأفريقي الموحد بشأن الهجرة والتنمية لعام ٢٠٠٦.

٥١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اتفق اجتماع قمة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على اتباع نهج موحد تجاه الهجرة لتسهيل تنفيذ بروتوكول الجماعة المتعلق بحرية تنقل مواطني دول الجماعة وحقهم في الإقامة والاستقرار. وتضمن النهج أيضا الاتفاق على تعزيز القنوات الشرعية للهجرة، وتوثيق الروابط بين بلدان المنشأ وحيالات المهاجرين في الخارج، ودعم عودة المهاجرين. ولتطبيق النهج الموحد، أنشأت حكومة إسبانيا والجماعة في تموز/يوليه ٢٠٠٨ صندوق الجماعة وإسبانيا الخاص بالمهجرة والتنمية بقيمة ١٠ ملايين يورو.

٥٢ - وفي المنطقة العربية، تبدي جامعة الدول العربية اهتماما متزايدا بالأبعاد الإنمائية للهجرة الدولية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، اعتمدت الجامعة إعلانا بعنوان "تنشيط دور الهجرة في التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي العربي"، اعترفت فيه بإسهامات الهجرة الدولية في التنمية في المنطقة العربية.

٥٣ - وفي آسيا، اعتمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إعلانا بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وتعزيزها، وأنشأت لجنة للإشراف على تنفيذ الإعلان. ويحدد الإعلان مسؤوليات بلدان المنشأ وبلدان المقصد في مجال حماية حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين، وإيجاد أسباب الرزق المستدامة لرعاياها وتحسين ممارسات التوظيف.

٥٤ - وفي أمريكا اللاتينية، أقرت اجتماعات القمة الأيبيرية الأمريكية التي عُقدت مؤخرا بالإمكانات الإنمائية المتولدة عن الهجرة الدولية وبما للحوار والتعاون من دور حاسم في تعزيز حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، قامت الأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية بعقد المنتدى الأيبيري الأمريكي المعني بالهجرة والتنمية في كوينكا، إكوادور. وتم في المنتدى وضع خطة عمل لتنفيذ الالتزامات التي قُطعت في اجتماعات القمة السابقة ولكفالة احترام حقوق الإنسان للمهاجرين.

٥٥ - وتلتزم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بتحقيق التكامل الاقتصادي وتحرير التجارة من خلال حرية حركة عوامل الإنتاج. وتقرّ السوق بما قدّمه المهاجرون من إسهامات في تنمية المنطقة. وقد شجعت السوق تسوية أوضاع المهاجرين ذوي الأوضاع غير القانونية، وهي تشدد على ضرورة حماية حقوق المهاجرين جميعاً أينما وجدوا.

٥٦ - وتعهدت منظمة الدول الأمريكية، في دورة خاصة عن الهجرة والتنمية عُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٧، بوضع خطة إقليمية شاملة بهدف تعزيز الآثار المفيدة للهجرة الدولية، وحماية حقوق المهاجرين وتسهيل الهجرة النظامية من خلال الترتيبات التعاونية التي تكون السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أطرافاً فيها.

### باء - العمليات الاستشارية الإقليمية<sup>(٣)</sup>

٥٧ - العمليات الاستشارية الإقليمية هي عمليات غير رسمية تتولاها الدول. ويجتمع في هذه العمليات ممثلون عن الحكومات، وممثلون عن منظمات دولية منتقاة، مع مشاركة ممثلين عن المجتمع المدني في بعض الحالات، وذلك بهدف تسهيل الحوار وتعزيز التعاون وتشجيع تبادل المعلومات بشأن قضايا الهجرة. ويركز الآن مزيد من العمليات الإقليمية على مسألة الهجرة والتنمية، ويعزى هذا التركيز جزئياً إلى الاستجابة للحوار الرفيع المستوى.

٥٨ - ومن بين العمليات التي تقوم بذلك، تركّز عمليتا حوار الهجرة في الجنوب الأفريقي وحوار الهجرة في غرب أفريقيا على مسائل الهجرة والصحة، وبناء القدرات، وتحقيق الفوائد الإنمائية للهجرة. وأعلنت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عن عملية استشارية إقليمية في شرق أفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٨ لتابعة المبادرات السياساتية الأخيرة للاتحاد الأفريقي ومساعدة الدول المشاركة على إدماج بُعد الهجرة في خططها الإنمائية الوطنية.

٥٩ - وفي أوروبا وشمال أفريقيا، يركّز المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بالهجرة في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط ("حوار ٥ + ٥") على التنمية المشتركة، وعلى ما تقدّمه المجتمعات عبر الوطنية من إسهامات لبلداتها الأصلية، وعلى حقوق المهاجرين. أمّا الحوار المتعلق بالهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط فيبحث بصفة منتظمة دور المساعدة الإنمائية الرسمية في التصدي للأسباب الجذرية للهجرة الدولية.

(٣) يستند هذا الفرع إلى ورقة عمل بعنوان "العمليات الاستشارية الإقليمية عند نقطة التقاء الهجرة والتنمية" أعدت لجلسة المائدة المستديرة ٣ - ٣ في الاجتماع الثاني للمتدعي العالمي المعني بالهجرة والتنمية (طبعة مستنسخة).

٦٠ - وفي آسيا، تهدف المشاورات الوزارية المعنية بشأن العمل في الخارج والعمالة التعاقدية ("عملية كولومبو") إلى تحقيق الاستفادة المثلى للبلدان الأصلية من الهجرة المؤقتة للعمالة، وذلك بحماية العمال المهاجرين وتشجيع الهجرة القانونية عن طريق بناء القدرات وإقامة التعاون فيما بين الحكومات. ويركز حوار أبو ظبي، الذي أُعلن عنه مؤخرا لكي يجتمع المشاركون في عملية كولومبو بأعضاء مجلس التعاون الخليجي، على سبل تعظيم الأثر الإنمائي للهجرة المؤقتة للعمالة في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء.

٦١ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يركز مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة ("عملية ليمبا") والمؤتمر الإقليمي للهجرة ("عملية بويلا") على سبل تحسين إسهام المهاجرين في بلدان المنشأ، وعلى حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، وعلى سبل تسهيل تحويل الأموال.

٦٢ - وثمة مجموعة ثانية من العمليات الإقليمية تتألف من العمليات التي انحصرت تناولها لمسائل الهجرة والتنمية في مناسبات مخصصة لبحث هذا الموضوع. فقد قامت عملية التعاون عبر الحدود ("عملية سودر كوبنغ")، المعنية في المقام الأول بتحسين إدارة الحدود في أوروبا الوسطى والشرقية، بمناقشة مسألة التحويلات المالية وآثارها الإنمائية في حلقة عمل عُقدت في عام ٢٠٠٧. أما عملية المشاورات الحكومية الدولية بشأن اللجوء واللاجئين والهجرة، التي تتناول عادة سياسات اللجوء والهجرة من منظور البلدان المستقبلية، فقد نظمت مؤخرا حلقة عمل عن اتساق السياسات تضمنت بحث مسائل التحويلات المالية ودور جاليات المغتربين وفوائد الهجرة الدائرية. وتبحث عملية المشاورات بين حكومات منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن اللاجئين والمشردين والمهاجرين، هي الأخرى، المسائل المتصلة بالهجرة والتنمية في إطار مناسبات مخصصة.

٦٣ - وأخيرا، تقوم بعض العمليات الإقليمية بتعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال الهجرة دون تناول أبعادها الإنمائية. وهكذا يركز في المقام الأول المؤتمر الوزاري بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية ("عملية بالي") على سبل منع تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص أو مكافحتهم. وقامت في الآونة الأخيرة "عملية بودابست"، التي تركز في المقام الأول على مراقبة الهجرة، بما في ذلك إدارة الحدود وإعادة المهاجرين ذوي الأوضاع غير القانونية والسماح لهم بدخول بلدانهم الأصلية، بتنظيم اجتماع عن هجرة العمالة والإدماج وإعادة الإدماج، غير أن الاجتماع لم يبحث الفوائد الإنمائية لتلك الأمور المتصلة بالهجرة.

## جيم - التقييم العام

٦٤ - لقد تحققت زيادة ملحوظة في التعاون بين الحكومات في مجال الهجرة منذ إجراء حوار عام ٢٠٠٦ الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. ويتزايد تركيز مختلف الجماعات والعمليات الاستشارية الحكومية الدولية على الأبعاد الإنمائية للهجرة الدولية، غير أنها تتبع في ذلك أساليب مختلفة، وتتناوله من منظورات شتى. ونظرا للحاجة إلى تحسين فهم المسائل التي تثيرها الهجرة الدولية فيما يتصل بالتنمية، وإلى تبادل الخبرات الدراسية، وإلى اتخاذ مواقف موحدة، اضطر مزيد من البلدان إلى الانضمام إلى الجماعات الإقليمية كما حُمِلت بعض الجماعات الإقليمية على إقامة التعاون فيما بينها. فيبدو أن الحوار الرفيع المستوى كان بمثابة العامل الحفّاز الذي ولّد نشاطا كبيرا في هذا المضمار.

٦٥ - غير أن العديد من الحكومات المشاركة في العمليات الإقليمية ما زالت تواجه التحدي المتمثل في كفالة تنفيذ الخطط المعتمدة والقرارات المتخذة. وتتوقّف متابعة الإعلانات وخطط العمل وغير ذلك من التعهّدات غير الملزمة، بشكل حاسم، على توافر الإرادة السياسية لدى كل حكومة من الحكومات، وعلى توافر الموارد ووجود القدرات المؤسسية والبشرية الملائمة اللازمة للتنفيذ والتكيّف، حسب الاقتضاء. والجماعات الإقليمية التي تمتلك المؤسسات القوية والموارد الكافية هي الأقدر على إحراز التقدّم الملموس. فالاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، لديه القدرة على إنجاز البرامج التي يقرّها أعضاؤه. وتمكنت عملية بوييلا أيضا من إنجاز عدد من الأنشطة التي تعهدت بها الحكومات في خطة عملها الأولى بشأن الهجرة والتنمية.

٦٦ - وكانت العمليات الاستشارية الإقليمية الأحدث عهدا أقل نجاحا في متابعة التعهّدات المعلنة. فالطابع الاستشاري لهذه العمليات لا يوفر الدعم المؤسسي القوي الذي يلزم بعض الحكومات لكي تنجز ما قطعته على نفسها من تعهّدات. ومع أن المشاركة في العمليات الإقليمية هي في حد ذاتها طريقة لبناء قدرات الدول المشاركة، فإن بعض الدول يلزمها دعم إضافي لكي تعزز مواردها البشرية في مجال الهجرة.

٦٧ - وليس تناول الجماعات الاقتصادية الإقليمية لقضايا الهجرة بالشيء الجديد. بيد أن قليلا منها هو الذي حقق التكامل الحقيقي فيما يتصل بالهجرة. ومع أن بعض أوجه التقدّم ربما تكون قد تحققت مؤخرا في مجال تسهيل سفر المواطنين فيما بين الدول الأعضاء في بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية، فإن حرية التنقل الحقة غائبة عن معظمها. غير أنه على الجانب الإيجابي، تشدد معظم الجماعات الاقتصادية الإقليمية على أن الهجرة قد يكون لها

فوائد إنمائية، وهذا منظور من شأنه أن يفيد في توجيه نقاش حول هذه القضايا يكون منفتحاً وبنّاء بقدر أكبر.

٦٨ - وخلاصة القول إن هناك تشكيلة واسعة من التجارب فيما يتصل بالكيفية التي تناولت بها الجماعات أو العمليات الإقليمية الأبعاد الإنمائية للهجرة، وفيما يتصل بالمدى الذي بلغته في ذلك. ومما لا شك فيه أن التعاون في هذا المجال في ازدياد، غير أنه من السابق لأوانه التنبؤ بما إذا كان سيثمر تدخلات سياساتية أكثر منهجية وبنجاحا في تعزيز ما للهجرة من جوانب إيجابية في عملية التنمية. ومع هذا، تشير الأدلة إلى تزايد تدفقات المساعدات الإنمائية التي تخصص للتصدي لقضايا الهجرة. وإذا ما استمر هذا الاتجاه، فلا بد من أن يتبعه تغيير. ولضمان الاستفادة منه، ربما يكون من المفيد تشجيع مختلف آليات التعاون على الإبلاغ بصورة أشمل والتشجيع على تقييم النتائج المتحققة.

## سادسا - الاستنتاجات

٦٩ - أعرب جميع المشاركين في الحوار الرفيع المستوى تقريبا عن ضرورة مواصلة الحوار بين الحكومات على الصعيد العالمي. وقد أثبت الحوار أنه من الممكن مناقشة مسألة الهجرة الدولية والتنمية بشكل بنّاء في الأمم المتحدة. وكان هناك تأييد واسع لإقامة منتدى عالمي استشاري غير رسمي تتولاه الدول على نحو ما اقترحه الأمين العام.

٧٠ - وقد كان الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ناجحا من عدة جوانب. فقد شارك فيه ممثلون عما يربو على ١٥٠ دولة عضوا. وزادت مداولاهم من عمق مناقشة القضايا التي كان الحوار قد تناولها، كما جرى فيها البحث عن سبل عملية للتصدي للمشاكل التي تم تحديدها. وأنشأ الاجتماع شبكة من جهات التنسيق الوطنية المسؤولة عن تنسيق المواقف والإجراءات على الصعيد الوطني، ووضع طرائق العمل الخاصة به. وتضطلع حكومة الفلبين حاليا بأعمال التنظيم المتعلقة بالاجتماع الثاني للمنتدى العالمي وعرضت حكومتا اليونان والأرجنتين استضافة الاجتماعين الثالث والرابع على التوالي.

٧١ - وتتضمن اقتراحات الدول الأعضاء فيما يتصل بمتابعة الحوار العالمي بالشكل الملائم في الأمم المتحدة ما يلي: (أ) مواصلة إدراج بند للهجرة الدولية والتنمية في جدول أعمال الجمعية العامة؛ (ب) وإيلاء اهتمام خاص للأفكار والمبادرات المتولدة عن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في مداولات الجمعية العامة بشأن الهجرة الدولية والتنمية؛ (ج) وإجراء حوار رفيع المستوى بصفة دورية في الجمعية العامة لاستعراض التقدم الذي

أحرزته الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أو الحكومية الدولية الأخرى على كل من الصعيد الإقليمي والأقليمي والعالمي.

٧٢ - وشددت الدول الأعضاء على ضرورة أن تشمل متابعة الحوار إجراءات لتنفيذ التوجيهات الناجمة عن الحوار. ورأت أن أحد العناصر الرئيسية للمتابعة يتمثل في تنفيذ المبادرات الجديدة من خلال الهياكل المتعددة الأطراف القائمة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية. ومن وجهة نظر هذه الدول، ينبغي أن تراعي أي متابعة تجريها الجمعية العامة أنشطة النظام المتعدد الأطراف، بما فيها أنشطة وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٧٣ - وتواصل هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة متابعة مسألة الهجرة الدولية والتنمية بالاضطلاع بطائفة واسعة من الأنشطة، كل في إطار ولايته. وتتضمن هذه الأنشطة بناء القدرات، والمساعدة في وضع سياسات الهجرة وتنفيذها، وتشجيع الممارسات التي تؤدي إلى تعظيم التأثير الإيجابي للهجرة على التنمية وتقليل نتائجها الضارة إلى الحد الأدنى.

٧٤ - وقد زاد التعاون بين الحكومات في مجال الهجرة زيادة ملحوظة. ويتركز اهتمام الجماعات والعمليات الاستشارية الحكومية الدولية الإقليمية، بشكل متزايد، على الأبعاد الإنمائية للألفية، وإن اختلفت أساليبها ومنظوراتها. ويبدو أن مستويات المساعدة الإنمائية الموجهة إلى المشاريع المتعلقة بالهجرة والتنمية في ارتفاع.

٧٥ - ولا يزال تنفيذ النعهدات وخطط العمل التي تصوغها الجماعات أو العمليات الإقليمية يمثل تحدياً. وسيكون من المفيد أن تقوم مختلف آليات التعاون بالإبلاغ بشكل أشمل، وأن يُجرى تقييم للنتائج المتحققة. ومن المستصوب تحسين رصد الموارد المالية المستخدمة في تنفيذ الأنشطة المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية، ولا سيما تلك الموارد المتأتية من المساعدة الإنمائية.